



## التصحيح النموذجي للامتحان النهائي في التدقيق البنكي

تحديد الفروقات بين كل من:

الجواب الأول: (7/7)

### 1- المدقق الداخلي والمدقق الخارجي: (1)

المدقق الداخلي موظف من داخل البنك يعين من الإدارة ويكون أداءه لمهمة التدقيق بشكل مستمر بالبنك أي أن نطاق عمله محدد من الإدارة، أما المدقق الخارجي فهو شخص مستقل يعين من قبل الملاك وأداءه لمهمة التدقيق تكون وفقاً لأمر التعيين. المدقق الداخلي يتمتع باستقلالية جزئية والمدقق الخارجي باستقلالية كلية.

المدقق الداخلي هدفه خدمة الإدارة وبالتالي فهو مسؤول أمامها، أما المدقق الخارجي فهدفه خدمة الملاك ومسؤوليته تكون أمامهم.

### 2- الملف الدائم والملف الجاري: الأول بياناته ثابتة نسبياً تستمر لسنوات دون أن يطرأ عليها أي تغيير، والثاني ملف مفتوح لأنه تسجل به

بيانات كل مهمة تدقيق مرة واحدة. (1)

### 3- التدقيق البنكي والتفتيش البنكي: (1,5)

الأول هدفه تفسير القواعد والتعليمات، والثاني هدفه اكتشاف مصدر المخالفات واقتراح العقوبات (ينشأ نتيجة حدث ما).

الأول ينصب على فحص عينة معينة أو عينات والثاني يسمح بتحقيق رقابات كاملة من أجل تحديد المسؤوليات.

التدقيق يتم برمجته (مخطط له) والتفتيش لا يتم برمجته سابقاً (غير مخطط له).

### 4- القائم بالتدقيق والقائم بالرقابة داخل البنك:

الأول موظف مؤهل بوظف في قسم مخصص للقيام بعملية التدقيق، أما القائم بالرقابة فهو ممثل في جميع الموظفين لأن الرقابة تعبر عن

إجراءات تعتمد من قبل كل الموظفين الموجودين بجميع أقسام البنك. (1)

### 5- مخرجات النظام المحاسبي البنكي ومخرجات التدقيق البنكي: الأول مخرجاته هي: القوائم المالية أما الثاني فمخرجاته هي التقرير النهائي.

(1)

### 6- التدقيق الداخلي والضبط الداخلي في البنوك: (1,5)

التدقيق جهاز منفصل له وظيفته ومهامه على عكس الضبط الداخلي نجده بكل المستويات كونه مندمج بالتنظيم الإداري والتشغيلي والتنفيذي.

الضبط يقدم ضماناً كافية في السيطرة على المخاطر ولكنه لا يقدم تأكيداً كما في التدقيق الذي يفرض بمجمل أجهزته اعتماد معايير مهنية تمنح ضماناً أفضل للسيطرة على المخاطر.

### الجواب الثاني: (6/6) تبرير مدى صحة وخطأ العبارات:

1- صحيح: أن التدقيق الداخلي لا يوفر ضماناً كاملة للبنك خاصة عند شمولية التدقيق لعدد من المخاطر: كوجود أخطاء لم يتم اكتشافها، الحسابات المالية (القوائم المالية) لا تعطي صورة واضحة وأمينية على أصول البنوك وحسابات النتيجة، الإفصاحات السنوية للحسابات لا تمنح معلومات واضحة وأكيدة عن نشاطه او المخاطر التي يمكن أن تعترضه. (1,25)

2- خطأ، لا يكتف المدقق بفحص ومراجعة المعلومات المالية المتعلقة بنشاط البنك، وإنما يقوم أيضاً بفحص المعلومات غير المالية كفحص النظام المحاسبي البنكي ونظام الرقابة الداخلي والمخاطر المختلفة.... الخ. (1,25)

3- صحيح، هناك اختلاف في الإجراءات المرتبطة بفحص الحسابات الخاصة بدورة الودائع ودورة القروض، فالأولى يتم بها: فحص صحة

الأرصدة وتقييم هيكل الودائع واستقرارها والفوائد، بالإضافة الى الوقوف على مدى صحة الحسابات وتصنيفاتها من خلال اختبار

عينة من الحسابات وذلك من حيث فحص مبلغها، معدلها وتاريخ الاستحقاق والفوائد وطرق تسجيلها، في حين أن الخاصة بدورة

الإقراض فيتم بها التركيز على: تقييم أداء نظام المعلومات، مراجعة الإجراءات الداخلية للثبات ومتابعة الحسابات حسب مستويات

الرقابة. (1,25)

4- خطأ، بل هناك عوامل أخرى تعمل على رفع فاعلية التدقيق الداخلي بالبنوك إضافة إلى: عامل مساهمة نتائجه في الرفع من درجة فاعلية نتائج المدقق الخارجي، والتي يمكن اختصارها في: اقتران فعاليته بمدى مساهمته في تحسين أداء كل من نظام الرقابة الداخلي، أنظمة إدارة المخاطر، أنظمة المعلومات المالية. مراجعة العمليات والأنظمة. مراجعة تطبيق القوانين المنظمة للعمل، مراجعة التقارير المالية..... وغيرها، كما أنّ فعاليته يمكن أن ترتبط بمدى مساهمته في توظيف اليد العاملة المؤهلة وتكوينها لتصبح مختصة بمجال التدقيق، ناهيك عن أن فاعلية التدقيق الداخلي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى استقلالية وحيادية وموضوعية المدقق الداخلي. (1,25)

5- خطأ، لجنة التدقيق لا تمتلك سلطة اتخاذ القرارات بالرغم من انبثاقها عن مجلس الإدارة وإنما دورها يبقى استشارياً فقط. (1)

### الجواب الثالث: (7/7) الإجابة على التساؤلات باختصار:

1- تأخذ تقارير المدقق الخارجي أربع أشكال هي: الرأي النظيف (غير المتحفظ)، الرأي المقيّد (المتحفظ)، التقرير السلبي (الرأي المعاكس)، الامتناع عن ابداء الرأي (في حالة وجود تحفظات جوهرية). ويمتنع المدقق الخارجي عن ابداء رأيه عند: (1,5)

✓ عدم الالتزام بقواعد المهنة وسلوكياتها.

✓ عدم القيام بعملية تدقيق للقوائم المالية.

2- إنّ نجاح عمل المدقق الخارجي مرهون بتوفر عدد من المتطلبات هي: المعرفة الكافية بقطاع البنوك، الكفاءة المهنية الكافية لاكتشاف الأخطاء والاختلاسات، المعرفة التامة لمتطلبات التدقيق الذي يطلب من البنك، الاستقلالية والموضوعية والنزاهة والتحلي بالمعايير الأخلاقية عند أداء التدقيق، توفر بيئة رقابية ومعرفة بالمبادئ والمعايير المحاسبية، الإلمام بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتدقيق الحسابات، الاستعانة بالخبراء لتقليل الحسابات المعقدة، التأهيل العلمي لممارسة الحكم المهني و ابداء الرأي وتنفيذ الجوانب الرئيسية لعملية التدقيق، ممارسة الشك المهني بما له من أهمية عند تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق. (1,5)

3- الاعتبارات التي تجعل من التدقيق في البنوك ذو خصوصية عن التدقيق في المؤسسات الأخرى هي: الطبيعة الخاصة للمخاطر التي تعترض النشاط البنكي، التطور المستمر في منتجات البنك والممارسات البنكية، الاعتماد الواسع على تكنولوجيا المعلومات لاجراء العمليات البنكية، نطاق العمليات البنكية ونتيجة المخاطرة التي يمكن أن تنشأ في فترة قصيرة. (1,5)

4- مسؤوليات محافظ الحسابات هي: الاعتماد على الأحكام المسؤولة على أعمال التدقيق والالتزام بمعايير التدقيق الدولية، التقيد بالسر المهني، رفع التقرير النهائي للجمعية العامة للبنك، توضيح المخالفات المسجلة للقوانين والتعليمات الواجب الالتزام بها، تزويد مجلس إدارة البنك بنقاط الضعف المسجلة بالنظام المحاسبي والنظام الرقابي الداخلي، التأكد من مدى صحة البيانات والمعلومات المقدمة. (1,25)

5- هيئات التدقيق الخارجي في الجزائر هي: اللجنة المصرفية، محافظ الحسابات، المصالح المشتركة لبنك الجزائر (رقابة مجلس النقد والقرض، المفتشية العامة لبنك الجزائر، مركزية المخاطر، مركزية المستحقات غير المدفوعة، مركزية مكافحة الشيكات دون رصيد، مركزية الميزانيات، خلية معالجة الاستعلام المالي). (1,25)